

ظاهرة البطالة في الجزائر بين الواقع والطموحات

سميرة العابد * & زهية عباي **
جامعة باتنة - الجزائر

المخلص : يختص هذا المقال في مناقشة ظاهرة البطالة بكل إفرزاتها وواقعها في الجزائر، وإبراز ما تكبدته الحكومات الجزائرية المتعاقبة من عناء البحث عن آليات للحد منها، وذلك في ظل إستراتيجية تشغيل أقل ما يقال عنها أنها طموحة، ولكن التزايد الهائل لطالبي العمل خاصة خريجي الجامعات يضع هذه البرامج والآليات مجرد حلول مؤقتة وظرفية، وفي إطار هذه الرؤية التحليلية والتقييمية لإستراتيجيات التشغيل، والمعتمدة للقضاء على البطالة تبقى المعادلة الصعبة قائمة والمتمثلة في ضمان منصب عمل لكل راغب وطالب وباحث عنه، كما تبقى حقائق السوق والاقتصاد في رأي الخبراء هي المؤشر الحقيقي الذي يجب أن ترسم في إطاره إستراتيجية تشغيل فعالة.

الكلمات المفتاحية : بطالة، سياسة تشغيل، سوق عمل، الوكالة الوطنية للتشغيل، حقائق السوق والاقتصاد.

تمهيد : تمثل ظاهرة البطالة في الوقت الراهن إحدى المشكلات الأساسية التي تواجه معظم دول العالم العربي باختلاف مستويات تقدمها وأنظمتها الاقتصادية والاجتماعية والسياسية، ولعل أسوأ وأبرز سمات الأزمة الاقتصادية التي توجد في الدول العربية والنامية على حد سواء هي تفاقم ظاهرة البطالة، أي التزايد المستمر والمطرد في عدد الأفراد القادرين على العمل والراغبين فيه والباحثين عنه دون أن يعثروا عليه.

ومن بين نتائج وأثار تطبيق برامج الإصلاح الاقتصادي على سوق العمل في الجزائر هو تفاقم ظاهرة البطالة بين الشباب وحاملي الشهادات حيث وصلت الى معدل 11.3% سنة 2008، حسب إحصائيات الديوان الوطني للإحصاء، فهي بطالة لا تستثني أية فئة من الخريجين وأضررت خصوصا بطالبي الشغل لأول مرة، كما أن التشغيل أصبح في غالب الأحيان يظفي عليه الطابع المؤقت، حيث أن الاستقرار في مناصب الشغل بدأ يتقلص تدريجيا، كما أن متابعة الدراسة والحصول على مؤهل لم يعد يضمن منصب عمل. وسعيًا من الحكومة الجزائرية لتفادي هذه الاختلالات الصعبة، الناتجة من عدم التوافق بين مخرجات التعليم الجامعي وسوق العمل تكمن إشكالية هذا المقال في :

ما هي الاستراتيجيات المتبعة من الحكومة الجزائرية لتقليل معدل البطالة، خاصة فئة خريجي الجامعات، وما مدى فعالية هذه الاستراتيجيات في ظل الواقع الاقتصادي الذي تشهده السوق الجزائرية ؟

وللإجابة على هذه الإشكالية قمنا بتقسيم المقال إلى ثلاثة محاور رئيسية، المحور الأول تناولنا فيه البطالة كظاهرة اقتصادية واجتماعية، أما المحور الثاني فتطرقنا فيه إلى طموحات الحكومة الجزائرية للحد من ظاهرة البطالة، أما المحور الأخير من هذا المقال فتناولنا فيه خطط الحكومة للقضاء على البطالة في ظل حقائق السوق والاقتصاد.

أولا : البطالة كظاهرة اقتصادية واجتماعية

1.1. البطالة، تعريفها، أنواعها وأسبابها : تعرف منظمة العمل الدولية المتعطلين عن العمل بأنهم الأشخاص الذين هم في سن العمل، القادرون عليه، الباحثون عليه، ويقبلونه عند الأجر السائد، لكنهم لا يجدونه¹.

وتختلف أنواع البطالة التي تعاني منها المجتمعات وكذلك تسميات هذا الأنواع بين الباحثين. ولكننا نذكر أهم أنواع البطالة في ما يلي :

- **البطالة الاحتكاكية :** تنشأ نتيجة تعطل بعض الأفراد أثناء بحثهم عن وظائف أفضل، وقد يقرر بعض الأفراد ترك العمل مؤقتا لممارسة أنشطة أخرى (رعاية الأطفال، السفر، الدراسة)، وعندما يقرر هؤلاء الأفراد العودة مرة أخرى لسوق العمل فان ذلك يتطلب مرور بعض من الوقت حتى يتمكنوا من إيجاد الوظائف المناسبة².
- **البطالة الهيكلية :** تنتج من عدم التوافق في سوق العمل بين الخصائص الوظيفية للعمل المطلوب من جهة، والخصائص الوظيفية للعمل المعروض من الجهة الأخرى.

* s.laabd@yahoo.fr

** oumhayder @ gmail.com

– **البطالة المقنعة** : تحدث البطالة المقنعة عندما يكون هناك عدد كبير من العاملين في مرفق لا يتحمل هذا العدد. و تعرف النظرية النيوكلاسيكية هذا النوع من البطالة بأنها الوضع الذي تنخفض فيه الإنتاجية الحدية إلى الصفر أو أقل (تصبح سالبة)³.

ومن أهم أسباب البطالة في البلدان النامية يمكن تلخيصه فيما يلي :

1. نمو السكان بمعدلات أكبر من البلدان المتقدمة ومن ثم نمو قوة العمل بمعدلات أكبر مما يستلزم خلق فرص متزايدة باستمرار، وهذا لا يتحقق في غالبية البلدان النامية.

2. بعض السياسات الاقتصادية المرتبطة بعملية التنمية تؤدي إلى ارتفاع معدلات البطالة. فقد اهتمت بلدان نامية كثيرة خلال الستينات والسبعينات بتنمية الصناعات الكبيرة التي تعتمد على تقنيات حديثة مكثفة لرأس المال (أي موفرة للعمل). وبالتالي كانت ظاهرة البطالة تزداد حدة مع عملية تنمية النشاط الإنتاجي بدلا من انخفاضها.

3. تتناب البلدان النامية حالات من الركود الاقتصادي في بعض السنوات بسبب ظروف أو سياسات اقتصادية. فعندما يحدث ركود اقتصادي في البلدان المتقدمة ينجم عنه ركود اقتصادي في البلدان النامية. فالبلدان المتقدمة تستورد جانبا كبيرا من السلع الأولية من البلدان النامية. فحينما يحدث الركود في البلدان المتقدمة وترتفع معدلات البطالة يحدث ركود أيضا في البلدان النامية وترتفع معدلات البطالة فيها عن المعدلات السائدة.

4. ظاهرة البطالة المقنعة التي انتشرت في الأجهزة الحكومية وفي الشركات العامة المملوكة للدولة. فكانت بسبب سياسة التوظيف الرسمية التي اتبعتها بعض الحكومات في البلدان النامية (الجزائر) بالنسبة للخريجين من المعاهد العليا والجامعات.

5. انبثق عن تطبيق برامج الإصلاح الاقتصادي في التسعينات سياسات نقدية ومالية وتوجهات اجتماعية زادت من حدة البطالة في هذه الدول، ونذكر منها :

– تخلي الدولة عن الالتزام بتعيين الخريجين وتقليص التوظيف الحكومي

– تقليص معدل الإنفاق العمومي الموجه للخدمات الاجتماعية أدى إلى خفض مواز في طلب الحكومة على العمالة المشغلة بهذه الخدمات.

– تقليص دور الدولة في النشاط الاقتصادي أدى إلى خفض الاستثمار الحكومي في خلق طاقات إنتاجية جديدة تستوعب الأيدي العاطلة.

– أدى تطبيق برامج الخصخصة إلى تسريح أعداد كبيرة من العمال في شركات ومؤسسات القطاع العام. وفي هذا الصدد يمكن الاستدلال بحالة الجزائر، فقد انتقل معدل البطالة من حدود 17% سنة 1986 إلى 30% خلال السداسي الأول لسنة 1999 بسبب ما رافق الإصلاحات من تسريح للعمال وغلق للوحدات.

2.1. البطالة، أرقام وإحصائيات : تعد البطالة من الظواهر السلبية التي تهدد السلم والاستقرار الاجتماعي، باعتبار أن دخل الفرد من عمله يمثل صمام الأمان والاستقرار له ولمجتمعه، في حين أن البطالة والحرمان من الدخل يولدان الاستبعاد والتهميش الاجتماعي، علاوة على سائر العلل الاجتماعية الأخرى.

تعتبر معدلات البطالة في الوطن العربي الأسوأ في العالم، حيث تجاوز معدلها 19.5% سنة 2001 مقارنة بالدول الإفريقية جنوب الصحراء (14.4%)، والبلدان الاشتراكية سابقا (13.5%)، ودول أمريكا اللاتينية (9.9%)، وبعض المناطق الآسيوية (أقل من 4.2%) .

وصفت منظمة العمل العربية، في تقرير نشر في شهر مارس 2005، الوضع الحالي للبطالة في الدول العربية بـ " الأسوأ بين جميع مناطق العالم دون منازع"، وأنه " في طريقه لتجاوز الخطوط الحمراء". ويجب على الاقتصاديات العربية ضخ نحو 70 مليار دولار، ورفع معدل نموها الاقتصادي من 3% إلى 7%، واستحداث ما لا يقل عن خمسة ملايين فرصة عمل سنويا، حتى تتمكن من التغلب على هذه المشكلة الخطيرة، ويتم استيعاب الداخلين الجدد في سوق العمل، بالإضافة إلى جزء من المتعطلين⁴.

والجزائر كغيرها من الدول العربية، عملت على القضاء على البطالة منذ الاستقلال في ظل الاقتصاد المخطط إلى عهدنا الحالي، حيث بات من الضروري إعادة النظر في السياسات الاقتصادية القائمة، فقد لجأت الجزائر إلى تطبيق برامج الاستقرار والتصحيح الهيكلي المدعومة من طرف صندوق النقد الدولي والبنك الدولي. فما هي انعكاسات هذا البرنامج على سياسة التشغيل، وماهي آثار تطبيقه على مشكلة البطالة في الجزائر؟

لقد تم تسجيل تخفيض ملحوظ في وتيرة خلق مناصب الشغل، فبينما تراجعت البطالة بصفة معتبرة خلال مرحلة السبعينيات بحيث انخفضت نسبتها من 33% سنة 1967 إلى 16.5% عام 1985، لكنها سرعان ما بدأت تعرف ارتفاعا بداية من العام 1987 إلى مستوى 17% وفي عام 1989 بنسبة 19%، وبدأت نسبة البطالة تتضاعف ابتداء من سنة 1993 حيث بلغت 27% سنة 1994 و 29.29% سنة 1999. وعادت معدلاتها إلى الانخفاض بداية من عام 2000 أين بلغت معدلات البطالة على التوالي 28.71%، 27.30%، 23.7%، 17% خلال الأعوام⁵ 2000، 2001، 2003، 2004.

لقد ارتفع عدد البطالين خلال الفترة الممتدة بين (1992-2001) من 1.5 مليون شخص إلى 2.3 مليون عاطل، ويقدر معدل طلب الشغل الإضافي سنويا بأكثر من (250000-200000) داخل جديد إلى سوق العمل بالجزائر، لذا فإن معظم التحليلات تشير إلى أنه ومن أجل الحفاظ على مستويات البطالة الحالية يتعين خلق بين (250000 - 300000) منصب شغل سنويا، أما إذا أردنا تلبية كافة الطلب فإنه يتطلب إنشاء بين (700000-750000) منصب شغل جديد سنويا⁶.

ثانيا : طموحات الحكومة الجزائرية للحد من ظاهرة البطالة

أدى تطبيق الإصلاحات الاقتصادية وإعادة هيكلة المؤسسات إلى تفاقم إختلالات سوق العمل عبر الارتفاع الكبير لنسبة البطالة والاستخدام الناقص لليد العاملة، وفي نفس الوقت كان انتشار النشاطات غير المصرح بها أو غير الرسمية الملجأ لعدد متزايد من اليد العاملة، تتشكل أغلبيتهم من طالبي العمل لأول مرة، وتقل أعمارهم عن 30 سنة وبدون تأهيل أو حاملي شهادات، بما فيهم الجامعيين بالإضافة إلى العمال ضحايا التسريح لأسباب اقتصادية، وفي إطار مواجهة هذه التحديات فيما تكمن جهود الحكومة الجزائرية لحل معضلة البطالة؟

1.2. طبيعة سوق العمل في الجزائر : يعبر سوق العمل عن المؤسسة التنظيمية الاقتصادية التي يتفاعل فيها عرض العمل والطلب عليه، بمعنى أنه يتم فيها بيع خدمات العمل وشراؤها، وبالتالي تسعير خدمات العمل. وتمتاز سوق العمل بعدد من الخصائص وهي أن خدمات العمل تؤجر ولا تباع ولا يمكن فصلها عن العامل. ولا تقل ظروف العمل عن السعر (الأجر) في تفسير قرارات العرض والطلب⁷.

هناك صنفين من العوامل المحددة لطبيعة سوق العمل في الجزائر : يتمثل العامل الأول في مؤسسات سوق العمل والثاني في صدمات الاقتصاد الكلي. يرتبط الصنف الأول بتنظيم سوق العمل والضريبة على كسب العمل. أما الثاني فيتعلق بنمو الإنتاجية، معدل الفائدة الحقيقي، معدل التضخم ومحددات الصدمات التجارية⁸.

وتتميز سوق العمل في الجزائر بالخصائص التالية⁹ :

- عجز في اليد العاملة المؤهلة وضعف التطور بالنسبة للحرف.
- عدم التوافق بين مخرجات التكوين واحتياجات التشغيل.
- ضعف الوساطة في سوق الشغل ووجود إختلالات بالنسبة لتقريب العرض من الطلب في مجال التشغيل.
- عدم توفر شبكة وطنية لجمع المعلومات حول التشغيل.
- انعدام المرونة في المحيط الإداري والمالي والذي يشكل عائقا أمام الاستثمار.
- ضعف قدرة المؤسسات على التكيف مع المستجدات.
- صعوبة الحصول على القروض البنكية خاصة بالنسبة للشباب لأصحاب المشاريع.
- ترجيح النشاط التجاري (الذي لا ينشئ مناصب شغل كثيرة) على حساب الاستثمار المنتج المؤد لمناصب الشغل.

- العامل الاجتماعي الثقافي الذي يدفع إلى تفضيل العمل المأجور.
- ترجيح المعالجة الاجتماعية للبطالة لمدة عدة سنوات.
- ضعف التنسيق ما بين القطاعات.
- ضعف الحركية الجغرافية والمهنية لليد العاملة والتي نتج عنها عدم تلبية بعض عروض العمل، لاسيما في المناطق المحرومة (في الجنوب والهضاب العليا).

ومن خلال مؤشرات البطالة والتشغيل لسنة 2008، قدر تعداد القوة العاملة حسب الناتج المحلي الإجمالي بـ : 10.315000 فرد في ديسمبر 2008، حيث سجلت نسبة النشاط المقدرة¹⁰ بـ 41,7% ارتفاعا طفيفا بالمقارنة مع 2007 أين بلغت 40,9%. ويقدر تعداد اليد العاملة النشيطة الحالية بـ 9.146.000 فرد أي ما يساوي نسبة نشاط 26,6%: 16,6% في المناطق العمرانية و 10,0% في المناطق النائية. وتمثل النسبة 15,6% مجموع الفئة السنوية النشيطة¹¹.

وتقدر نسبة اليد العاملة النشيطة من الفئة التي في سن العمل بـ 37,0%، ويمثل الأجراء ذوي المناصب الدائمة 35,0% من اليد العاملة النشيطة ويمثل الأجراء ذوي المناصب غير الدائمة والمتربصين والرعاية العائلية 36,0%، فيما يمثل المستخدمون والمستقلون 29% من مجموع اليد العاملة النشيطة¹².

وتبين بنية العمل حسب القطاعات أهمية القطاعات (التجارة، الإدارة العمومية وخدمات أخرى) والتي تستخدم أكثر من نصف اليد العاملة النشيطة مما يمثل 56,6% من إجمالي اليد العاملة النشيطة. ويحتل قطاع الأشغال العمومية المرتبة الثانية بنسبة 17,2%، فيما يحتل قطاع الزراعة المرتبة الثالثة بنسبة 13,7% وقطاع الصناعة المرتبة الرابعة بنسبة 12,5%.

وتقدر نسبة العاطلين عن العمل بـ 11,3% أي 1.169.000 فرد مما يمثل نسبة بطالة تقدر بـ 11,3%، حيث نلاحظ انخفاضا في نسبة البطالة مقارنة بـ 2007. وتقدر نسبة النساء العاطلات عن العمل بـ 25,8%. والشباب هم الشريحة الأولى المتأثرة بالبطالة حيث أنها تمثل ثلاثة أرباع العاطلين عن العمل (4/3)، أي 75,0%، تقل أعمارهم عن 30 عاما و 87,8% لا تتجاوز أعمارهم 35 عاما¹³.

تعريف : يمكن اعتماد التعريفات التالية :

- **الفئة النشيطة :** تتمثل في الفئة السكانية بين (16 و 60 سنة) والتي تملك القدرة والرغبة والاستعداد للعمل والذين يقدرون على أداء هذا العمل ويرغبون فيه ويبحثون عنه. وتنقسم الفئة النشيطة إلى قسمين بارزين هما: المشتغلون فعلا - العاطلون (البطالون).

- **معدل النشاط :** حجم القوى العاملة (الفئة النشيطة) إلى حجم السكان في سن النشاط.

- **معدل الاشتغال :** حجم السكان المشتغلون فعلا إلى مجموع السكان.

- **معدل العمالة :** نسبة السكان العاملين إلى السكان في سن العمل.

- **معدل البطالة :** نسبة السكان العاطلين عن العمل إلى الفئة النشيطة.

2.2. البرامج المعتمدة في ظل إستراتيجية التشغيل : إن اهتمام الدولة بقضايا التشغيل وتكثيف الجهود لمواجهة ظاهرة البطالة إستلزم توفير الشروط اللازمة لضمان تحقيق الأهداف المرجوة، وذلك بوضع هياكل قوية ومتخصصة قادرة على تحمل حجم المهام الموكلة إليها. وتم بذلك إنشاء وزارة خاصة بالتشغيل والتضامن الوطني مهيكلت أساسا على المستوى المركزي في مديريتين عامتين واحدة للتشغيل والأخرى للتضامن الوطني، متفرعتين إلى عدة مديريات مركزية وعلى المستوى المحلي في مديريتين ولائيتين، الأولى للتشغيل والثانية للنشاط الاجتماعي، إضافة إلى الوكالات المتخصصة القديمة والجديدة التي وضعت تحت الوصاية المباشرة للوزارة وهي :

– الوكالة الوطنية للتشغيل (ANEM) - الوكالة الوطنية لدعم تشغيل الشباب (ANSEJ) ؛ - وكالة التنمية الاجتماعية (ADS) ؛ - الوكالة الوطنية لتسيير القرض المصغر (ANGEM) ؛ - كما تم إنشاء المرصد الوطني للتشغيل ومكافحة الفقر.

وتتمحور الأهداف الإستراتيجية لقطاع التشغيل بمختلف هياكله حول تخفيف الضغط على سوق الشغل من خلال تطبيق أجهزة وبرامج ترقية الشغل التي تمولها الدولة، والتي تعتبر إحدى ركائز المساعي الرامية إلى محاربة البطالة والتشجيع على الإدماج المهني. وتتمثل أهم هذه البرامج فيما يلي :

1- البرامج الأولية لمكافحة البطالة : وتتمثل في :

– برنامج تشغيل الشباب : هو أول برنامج شرع في تطبيقه سنة 1989، وهو موجه لفئة الشباب المتروحة أعمارهم ما بين 16 و 27 سنة، ويتعلق بمنح المستفيدين منه عملاً مؤقتاً في ورشات ذات منفعة عامة. يمول برنامج تشغيل الشباب من طرف الدولة عن طريق "صندوق مساعدة تشغيل الشباب" الذي تم إنشائه خصيصاً لذلك. ونتجت عدة نقائص في هذا البرنامج (إدارية ومالية)، مما جعل السلطات تقترح برنامجاً آخر هو "جهاز الإدماج المهني للشباب" سنة 1990.

– جهاز الإدماج المهني للشباب : عمل هذا البرنامج على تدعيم الشراكة المحلية فيما يخص مشكل التكفل بالإدماج المهني للشباب، ويرتكز هذا البرنامج على خلق النشاط من طرف الشباب ولحسابهم الخاص.

2- أجهزة التشغيل المؤقت : وهي :

– الوظائف المأجورة بمبادرة محلية : انطلق هذا البرنامج للمرة الأولى في سنة 1990 في إطار أول جهاز للإدماج المهني للشباب، فقد ظلت إلى سنة 1997 كوسيلة إدماج اجتماعي ومهني للشباب طالبي الشغل، غير أن حجم الوظائف المأجورة بمبادرة محلية يبقى خاضعاً لمستوى التمويل المخصص، في إطار الغلاف المالي الموجه لتمويل مختلف أجهزة تشغيل الشباب، وهذا المستوى بعيد كل البعد عن تلبية حاجيات الجماعات الإقليمية¹⁴.

– وقد كان عدد المستفيدين من هذه الوظائف 181.225 مستفيد سنة 1997 بلغ فيها عدد الدائمين في المناصب 86.157، بتكلفة إجمالية تقدر بـ 2.312 مليار دينار جزائري، انخفض هذا العدد سنة 1998 ليصل إلى 152.943 مستفيد، بتكلفة إجمالية تقدر بـ 1.316 مليار د.ج، وهذا يعني أن عدد المستفيدين انخفض بنسبة 15.60%، وكان عدد الدائمين في هذه السنة 72.212 مستفيد. وارتفع سنة 1999 ووصل إلى 157.567 مستفيد، بلغ فيها عدد الدائمين في المناصب 68.323 مستفيد، أي ارتفع بنسبة تقدر بـ 3%، وبلغ فيها عدد الدائمين في المناصب 68.323 مستفيد. بتكلفة إجمالية تقدر بـ 2.431 مليار د.ج¹⁵.

– عقود ما قبل التشغيل : وجه هذا الجهاز الذي أنشأ سنة 1998، إلى فئة حاملي شهادات التعليم العالي وخريجي معاهد التكوين الذين لهم مستوى تقني سامي على الأقل، ويهدف من خلال توظيف حاملي الشهادات الجدد في المؤسسات والإدارات، ومن خلال التكفل بأجورهم من الخزينة العمومية إلى تمكينهم من اكتساب خبرة مهنية أولية قد تسهل إدماجهم النهائي. وتمول أجور وأعباء المستفيدين من هذا الجهاز من طرف الصندوق الوطني لدعم تشغيل الشباب، أما بالنسبة للتسيير فتقوم به الوكالة الوطنية لدعم تشغيل الشباب. وتتمثل مدة العقد في سنة واحدة قابلة للتجديد مرة واحدة ولمدة 06 أشهر بطلب من الموظف.

– وقد بلغ عدد المستفيدين من هذا البرنامج 6.544 سنة 1998، وقد تم إدماج كل هذا العدد بصفة دائمة في مناصبهم، بتكلفة إجمالية تقدر بـ 121 مليار د.ج، انخفض هذا العدد ليصل سنة 1999 إلى 2.196 مستفيد، وتم كذلك إدماج هذا العدد بصفة دائمة، وذلك بتكلفة إجمالية تقدر بـ 323 مليار د.ج. وبالتالي انخفاض عدد المستفيدين من هذا البرنامج بين سنتي 1998 و 1999 بنسبة كبيرة تقدر بـ 66.44%¹⁶.

– برامج الأشغال ذات المنفعة العمومية وذات الاستعمال المكثف لليد العاملة : تم وضع هذا البرنامج في سنة 1997، عن طريق تمويل خارجي (قرض من البنك الدولي للإنشاء والتعمير) بمبلغ 50 مليون دولار. وهو موجه أساساً إلى البطالين الذين لهم مستوى تعليمي متوسط، بحيث أن الوظائف المعروضة مؤقتة، وتتمثل في أشغال الصيانة والترميم على مستوى البلديات.

– وقد بلغ عدد المستفيدين من هذا البرنامج 86.093 سنة 1997 بتكلفة إجمالية تقدر بـ 1.179 مليار د.ج، وبلغ 83.842 مستفيد سنة 1998 بتكلفة إجمالية تقدر بـ 2.523 مليار د.ج، بمعنى انخفاض عدد المستفيدين بين سنتي 1997 و 1998 بنسبة 2.061%. وقد بلغ هذا العدد 128.641 مستفيد سنة 1999 بتكلفة إجمالية تقدر بـ 3.923 مليار د.ج، أي ارتفاع عدد المستفيدين بين سنتي 1998 و 1999 بنسبة كبيرة تقدر¹⁷ بـ : 53.43%.

– **برنامج النشاطات ذات المنفعة العامة :** أنشأ هذا البرنامج سنة 1994 وتكفلت وكالة التنمية الإجتماعية بتطبيقه منذ 1996، وهو يدخل ضمن الشبكة الإجتماعية، إذ يقوم على أساس نظام المساعدة بإتجاه الشباب الذين ليس لهم أي دخل، والذين تمنح لهم مناصب شغل مؤقتة للقيام بأشغال ذات منفعة عامة، مقابل الإستفادة من 2.800 د.ج شهريا، وتسجيلهم ضمن المستفيدين من نظام الضمان الاجتماعي.

وقد بلغ عدد المستفيدين من هذا البرنامج 133.943 سنة 1997 بتكلفة إجمالية تقدر بـ 4.615 مليار د.ج، ووصل إلى 134.715 مستفيد سنة 1998 بتكلفة إجمالية تقدر بـ 504 أي ارتفع عدد المستفيدين بنسبة 0.57%. ووصل عدد المستفيدين إلى 135.000 مستفيد سنة 1999 حيث ارتفع بنسبة 0.21% وذلك بتكلفة تقدر بـ 504 مليار د.ج.¹⁸

3- خلق النشاط : وتتمثل هذه الأنشطة في ما يلي :

– **القروض المصغرة :** هو عبارة عن برنامج لترقية ومكافحة البطالة والفقير أنشأ سنة 1999، وهو موجه للأشخاص الراغبين في خلق نشاط مستقل، أو العمل في المنزل، والتشغيل الذاتي، المهن الصغيرة والحرف، وغير القادرين على الاستفادة من برنامج المؤسسة الصغيرة.

– **إنشاء الأنشطة في إطار الصندوق الوطني للتأمين على البطالة :** عبارة عن مؤسسة تنشط في إطار الضمان الاجتماعي، أنشئت في 1994، وتتمثل مهامها الأساسية في منح تعويضات للعمال الذين تم تسريحهم لأسباب إقتصادية، وكذا في تحويل فترة البطالة (سواء كانت طويلة أو قصيرة) إلى فرصة لإعادة التكوين والتأهيل. قام الصندوق الوطني للتأمين على البطالة بوضع إجراءات للمساعدة والدعم وخلق النشاط، وذلك بإنشاء " مراكز البحث عن العمل"، و"مراكز مساعدة العمل الحر"، والتكوين بمفهومه الواسع.

المؤسسة المصغرة : انطلق هذا البرنامج ابتداء من سنة 1997، يهدف هذا الجهاز الذي تسيره الوكالة الوطنية لدعم تشغيل الشباب (ANSEJ) الى دعم التشغيل للحساب الخاص في إطار مؤسسات مصغرة، يبادر بها متعاملون شباب. وقد بلغ عدد المناصب التي تم استحداثها لعام 2008 عن طريق المؤسسة المصغرة 14094 منصب عمل في إطار مشروع من طرف الوكالة الوطنية لتشغيل الشباب، وبلغ عدد المناصب التي تم استحداثها من طرف الصندوق الوطني للتأمين على البطالة 2398 منصب في إطار مشروع، ومن المتوقع أن يتم خلق مناصب عمل عن طريق المؤسسات المصغرة (2009- 2013) 227200 من طرف الوكالة الوطنية لتشغيل الشباب في إطار مشروع، و69300 مشروع، و47800 منصب عمل من طرف الصندوق الوطني للتأمين على البطالة في إطار¹⁹.

وقد تم استحداث جهاز جديد للمساعدة للإدماج المهني (DAIP)، الذي أنشأ بموجب مرسوم تنفيذي رقم 126-08 المؤرخ في 19 أفريل 2008، المتعلق بجهاز المساعدة للإدماج المهني، ويهدف هذا الجهاز إلى تسهيل الاستفادة من منصب عمل دائم للشباب طالبي العمل لأول مرة، المسجلين لدى شبكة الوكالة الوطنية للتشغيل (ANEM)، بإدماجهم أكثر في القطاع الاقتصادي العمومي والخاص، ومن جهة أخرى يولي اهتمام خاص لحاملي الشهادات بدون وظيفة، ويتضمن هذ الجهاز ثلاث عقود للإدماج :

- عقود إدماج حاملي الشهادات ؛ - عقود الإدماج المهني ؛ - عقود تكوين/ إدماج.

3.2. إستراتيجية التشغيل والتدفق الهائل لخريجي الجامعات: أشارت إحدى تقارير منتدى دافوس الاقتصادي العالمي إلى أن معدلات البطالة بين الأميين هي الأدنى في غالبية البلدان العربية، وأن معدلها يرتفع في أوساط ذوي التعليم المتوسط والثانوي والجامعي، لتصل إلى 3 أضعاف في الجزائر²⁰. هذا التقرير يعكس من جهة مدى تمتع غير المتعلمين بحظ الحصول على عمل أكثر من المتعلمين، ومن جهة أخرى عدم وجود توافق وموائمة بين مخرجات التعليم واحتياجات سوق العمل. ولعل الجزائر من البلدان التي تحظى بتوافد عدد هائل من خريجي الجامعات والمعاهد على سوق العمل سنويا، في ظل واقع محبط تصطدم به هذه الشريحة لتتأكد مقولة الشهادة لا تكفي للحصول على وظيفة.

ويقدر عدد الوافدين سنويا لسوق العمل من الجامعيين بـ 120 ألف حامل شهادة جامعية²¹. وهذا يمثل عبء إضافي لبقية شرائح المجتمع التي تصطف في طابور طالبي العمل، ليبقى أمل الحصول على منصب عمل مرهون بالعديد من الاعتبارات التي يتطلبها سوق العمل، والتي من المفترض أن تتوفر في خريجي الجامعات.

إن الحكومة الجزائرية لم تتوان في البحث عن آليات لحل هذه المعضلة مبدئية اهتمام كبير في برامجها لتشغيل خريجي الجامعات، حيث اعتمدت إستراتيجية تقوم على مقارنة أساسها الجانب الاقتصادي وتكوين قوة عاملة مدربة، وكأولوية محاولة تقليص معدل البطالة إلى 9% بحلول 2013 من خلال خلق ما بين 350 ألف و450 ألف منصب عمل كل عام²²، ومنذ 1998 استحدثت الحكومة الجزائرية لفئة الجامعيين جهاز عقود ما قبل التشغيل كآلية لدعم إدماجهم مهنيا، وبعد 10 سنوات تبين ضرورة تطوير هذه الآلية بما يتماشى وعولمة الاقتصاد، ليتم صياغة جهاز آخر لإدماج حاملي الشهادات بربط مسألة تسيير بطالة الجامعيين بالقطاع الاقتصادي وتكوينهم وتحسين معارفهم أثناء فترة الإدماج.

إن إستراتيجية التشغيل المعتمدة من قبل الحكومات المتعاقبة تضع في أولوياتها حاملي الشهادات الجامعية كمورد بشرية مؤهلة يجب أن يستفيد منها الاقتصاد الوطني، غير أن الشباب الجامعي الذي كان يؤمن بان مجرد الحصول على شهادة يعني الحصول على وظيفة اقتنع أكثر من أي وقت مضى بان هذا خطأ شائع لا بد من تصحيحه. إن الفجوة بين مخرجات التعليم ومتطلبات سوق العمل تتطلب استحداث همزة وصل بين الجامعة والمحيط، كما ان اختيار التخصصات في مختلف مراحل التعليم وربطها بالتدريب المستمر من شأنه خلق موارد بشرية مؤهلة معرفيا ومهنيا، وهذا ما يمثل قفزة نوعية لإحداث التوازن.

وأخذت الدولة على عاتقها دعم المستخدمين من خلال المساهمة في دفع أجر الشباب الجامعي وإشراك الوكالة الوطنية للتشغيل في شؤون الجامعيين، وتوظيفهم والتفاوض مع المستخدم بشأن عقود العمل المدعمة، التي تمكن من تحويل منصب العمل بعقد إدماج على نفقة الدولة إلى عقد عمل مدعم على نفقة المستخدم بمساهمة من الدولة.

4.2. تحديات التعليم الجامعي في الجزائر : إن البحث عن آليات للحد من ظاهرة البطالة يظل جهد مشترك بين الفاعلين في الدولة من أجهزة وزارات، وتظل وزارة التعليم العالي والبحث العلمي أمام تحدي حقيقي في محاولة تكييف ما تزخره من موارد بشرية مؤهلة مع متطلبات سوق العمل والواقع الاقتصادي، وكيفية إدماجهم بكل معارفهم ومؤهلاتهم العلمية في مناصب عمل ملائمة. ولكن التعليم العالي في الجزائر يواجه مجموعة من التحديات يمكن إجمالها فيما يلي²³ :

1. الطلب المتزايد على التعليم العالي وتزايد أعداد الطلبة حيث قدر سنة 2008 بـ 750000 طالب ووصل إلى أكثر من 1500000 طالب سنة 2010، كما أن الهياكل المنجزة غير مواكبة للزيادات العددية للطلبة، بحيث في كل سنة جامعية يتأخر موعد الدخول الفعلي بسبب الخدمات الجامعية المتأخرة، وذلك بالرغم من المجهودات المبذولة في سبيل احتضان الأعداد الهائلة للطلبة (36 جامعة، 16 مركز جامعي، 16 مدرسة عليا إضافة إلى الأحياء الجامعية والمطاعم ووسائل النقل).

2. قلة التأطير حيث يقدر عدد الأساتذة المؤطرين للطلبة بـ 25229 أستاذ دائم أغلبهم برتبة أستاذ مساعد، كما أن نسبة كبيرة من أساتذة التعليم العالي على أبواب التقاعد.

3. نمطية التكوين المبنية على التلقين بحيث لا تفتح المجال للإبداع والابتكار الفردي، وإن وجد هذا فإنه يبقى محاولات فردية، وليست سياسة تعليمية.

4. التكوين الكمي على حساب التكوين النوعي، وذلك للتكلفة التي أصبح يتطلبها التعليم، الأمر الذي أثقل كاهل الدولة، إضافة إلى تغير منظومة القيم المجتمعية، بحيث لا يبقى للتعليم نفس المكانة المرموقة التي كان يحظى بها في السابق.

5. هجرة الكفاءات وعدم بقائها في الداخل للمساهمة في التأطير وتكوين وتنمية البلاد.

6. البحوث المنجزة هي بحوث من أجل نيل الشهادات وليست بحوث تنجز بهدف التطبيق العملي، مما أدى إلى الحد من فعالية البحث العلمي وعدم مساهمته في تفعيل العملية التنموية.

7. تنامي معدلات البطالة بين خريجي الجامعات.

ولقد ظهر الاهتمام جليا بضرورة البحث عن آليات لتحقيق الموازنة بين مخرجات الجامعة ومتطلبات سوق العمل، وكرهان تم إعادة النظر في سياسة التكوين المنتهجة في الجامعات، وإثراء التواصل والتنسيق بينها وبين المحيط

الاقتصادي ومتطلبات المؤسسات الاقتصادية. وبهدف تكيف الشهادات مع متطلبات سوق الشغل، تم في إطار الإصلاح الجامعي العمل على إشراك الباحث في تكريس العلم والمعرفة وتكليف مجموعة من التكوينات وسوق الشغل، فالقطاع الاقتصادي والاجتماعي أصبح يشارك في وضع الشهادات ذات البعد المهني، من خلال طرح الانشغالات والوظائف التي يريد أن يتمرس فيها الطالب حتى يكون جاهزا للشغل بعد تخرجه.

ثالثا : خطط الحكومة للقضاء على البطالة وحقائق السوق والاقتصاد

1.3. برامج طموحة لكن ؟ إن ما تزخر به الجزائر من إمكانيات طبيعية ومالية مكنها من الحصول على حصانة مالية في مواجهة الأزمة المالية، إذ يساهم النفط والغاز بـ 60% من موارد الخزينة و97% من الصادرات، وقد بلغ الفائض التجاري خلال السداسي الأول من 2010 قيمة 6 مليارات دولار واحتياطي الصرف تجاوز 147 مليار دولار وتميل مؤشرات الاقتصاد الكلي إلى استقرار بمعدل التضخم 5.7% ومعدل بطالة قدرته الحكومة بـ 11%، كما قدرت نسبة النمو الاقتصادي خلال شهر أوت 2010 بـ 9% خارج المحروقات الذي يرجع إلى الإنفاق العمومي، الذي بلغ سقف 300 مليار دولار خلال 10 سنوات الأخيرة لترقية الأوضاع الاقتصادية والاجتماعية. وفي مجال التشغيل اعتمدت الحكومة برامج أقل ما يقال عنها أنها طموحة من خلال التركيز على :

- دعم الاستثمار في القطاع الاقتصادي المولد لمناصب الشغل.
- ترقية التكوين التأهيلي.
- إيجاد سياسة محفزة لإنشاء مناصب عمل من خلال خلق تحفيزات في المجال الجبائي وفي مجال تشجيع تنمية الاستثمارات.
- عصرنة تسيير سوق العمل من خلال إعادة تأهيل الوكالة الوطنية للتشغيل.
- وضع أجهزة للتنسيق بين القطاعات.

ويرى الخبراء أن غنى الجزائر بالموارد الطبيعية مكنها من تجاوز الأزمة المالية، وأنها سوق واعد بالنسبة للشركات الأجنبية خاصة بعدما خصصت الحكومة استثمارات حكومية بقيمة 286 مليار دولار ستنفذ خلال 2010 و2014 كخطة للرفق بالأوضاع الاقتصادية والاجتماعية. لكن تبقى البطالة مشكل قائم يتطلب جهود وإجراءات إضافية تتوافق ومعطيات السوق والاقتصاد. في ظل هذه التحديات وضعت الحكومة الجزائرية عدة خطط، محاولة منها تقليص معدل البطالة إلى 9% بحلول 2013 من خلال خلق ما بين 350 ألف و450 ألف منصب عمل²⁴، ومنح تخفيضات ضريبية للشركات التي تساهم في خلق مناصب شغل. إضافة إلى تنويع طرق تمويل المشاريع لفائدة الشباب، غير أن سعي الحكومة في وضع تدابير الشغل يثار حولها في نظر الخبراء عدم جدوى هذه السياسة، في ظل تجاهل حقائق السوق والاقتصاد الذي يعتمد كلياً على مداخيل النفط. فبعد 10 سنوات من تطبيق سياسة التشغيل في الجزائر نجد :

- ارتفاع مستوى الواردات في الربع الأول من 2011 بنسبة 10% عن نفس الفترة لسنة 2010.
 - انخفاض نصيب الإنتاج الصناعي في الناتج الداخلي الخام إلى 5%.
 - ارتفاع حصة التوظيف العمومي من الكتلة النشطة إلى 15% مما يدل على عدم إنتاجية سوق التشغيل.
 - ارتفاع كمية الاحتياطي غير الموظف في البنوك العمومية إلى 1400 مليار دينار أي 17 مليار دولار.
- إن هذه الحقائق والمؤشرات لا يجب تجاهلها من قبل الحكومة التي تسعى للبحث عن آليات لرسم سياسة تشغيل فعالة في ظل اقتصاد يعتمد كلياً على مداخيل النفط.

2.3. إستراتيجية الحكومة في ظل تقييم الخبراء : إن قرار الحكومة بضح مليار دولار لتشجيع الاستثمارات الخاصة وتخصيص ثلث المبلغ لدعم مشاريع لفائدة الشباب، أثار ردود أفعال خبراء الاقتصاد حول تداعيات هذه الإجراءات على الاقتصاد لا سيما معدل التضخم طالما أن الأنشطة الممولة غير منتجة للثروة.

حيث يرى الخبير الاقتصادي بشير مصيطفي أن نتيجة ضخ السيولة لغرض التشغيل فاشلة، بسبب الطابع الاجتماعي للعملية وعدم تطبيق معايير النجاعة على المؤسسات الجديدة، إضافة إلى ارتفاع أعباء القروض والإيجار والعقار. وهذا ما حمل السلطات العمومية للضغط على تلك الأعباء، من خلال ما تناوله قانون المالية التكميلي لسنة 2011 من إجراءات تخص تخفيض الفوائد على القروض، ورفع سقف القروض بدون فوائد والتنازل عن العقار الزراعي بأكثر مرونة لفائدة الامتياز، وإطلاق مشروع 36 منطقة صناعية وتمديد فترة الإعفاء من الأداء الجبائي لفائدة حملة المشاريع²⁵.

- وصنف الخبير الإجراءات المتخذة على أنها تدخل في إطار الطابع الاجتماعي البحث نظراً لما يلي :
- غياب الرؤية لدى الحكومة للتوجيهات المفضلة للاستثمار.

- طبيعة السوق الوطنية وتفتحها على السوق الخارجية مما يعيق التسويق أمام المستثمر الصغير.
- غياب ثقافة المقاوله لصالح قطاعي التجارة والمناولة.

ويخلص الخبير إلى أن ضخ الأموال له انعكاس على رفع الطلب على النقود في السوق الداخلية دون مقابل من الناتج مما يزيد معدل التضخم. وكحل يرى الخبير :

- توجيه آليات وحوافز التشغيل نحو القطاعات كثيفة العمالة ومرتفعة القيمة المضافة كالصناعات البتروكيمياة، الصناعات الغذائية، الصناعات الميكانيكية، الإلكترونيك، والصناعات المعرفية.
- تملك أصول المؤسسات المتعثرة.
- إطلاق شركات صغيرة ومتوسطة بملكية حكومية بحتة في القطاعات المذكورة سابقا ثم خصصتها وإسناد تسييرها للكفاءات الشابة الطموحة.

أما الخبير الاقتصادي **عبد الحق لعيمري** فيرى بأنه لا بد من استحداث مقاولات جديدة بدلا من هدر الأموال على حلول مؤقتة ويحصر العراقيل التي تواجه عملية التشغيل في²⁶ :

- عجز اليد العاملة المؤهلة وضعف تطور الحرف ؛ - عدم التوافق بين دفعات التكوين واحتياجات التشغيل ؛
- ضعف الوساطة في سوق الشغل ؛ - الخلل في التقريب بين العرض والطلب ؛
- عدم توفر شبكة لجمع المعلومات حول التشغيل ؛ - انعدام المرونة في المحيط الإداري والمالي مما يعيق الاستثمار.

وبالنسبة للمستشار السابق للأمم المتحدة والخبير الدولي **مالك سراي**، فإن معدل النمو المحقق في الخمس سنوات الماضية المتراوح بين 4.5% و 5% لا يكفي لتشغيل أكثر من 280 ألف شاب، وان المعدل الأنسب لا بد أن يستقر في حدود 6% في غضون 5 سنوات القادمة للحد من المشكلة²⁷.

وأثار الخبير عدة نقاط هامة تعيق إستراتيجية التشغيل المعتمدة من قبل الحكومة، والمتمثلة في التناقض القائم بين معالم الإستراتيجية وتطبيقها بسبب الطابع الإداري البحت، وان توفير مناصب العمل بشكل مؤقت هو قرار سياسي بعيد عن معالجة اقتصادية وفعالية للمشكلة، كما أن هناك تباين كبير في نسب البطالة جغرافيا بسبب سوء توزيع الثروة وانعدام العدالة الاجتماعية²⁸.

ومن جهة فان اكبر جهاز حكومي للتشغيل المتمثل في الوكالة الوطنية لدعم تشغيل الشباب يقر بمساهمته في تخفيض البطالة إلى 10% أي ما يمثل 1.7 مليون عاطل بعدما كان عددهم 5 ملايين بطال في 2001، وانه تم استحداث 22 ألف مشروع في 2010 مقابل 10 ألف مشروع في 2008 و 20 ألف في 2009، ورغم هذا فان 20% من هذه المشاريع لا زالت تعاني من مشاكل عويصة مرتبطة أساسا بالتسيير ومعطيات المحيط الاقتصادي والنسيج الصناعي المحلي.

وبالنسبة للحكومة فإنها ترفض وصف سياسة التشغيل المتبعة بالفاشلة وترجع مشاكل التشغيل في غياب المتابعة المحلية للإستراتيجية الوطنية، وسوء ترجمتها على المستوى المحلي، وقد أعلنت مصالح الوزير الأول في حصيلة الإنجازات الاقتصادية والاجتماعية عن خلق 5556 منصب شغل كل يوم بين الفترة الممتدة من 1 جانفي 2011 إلى 30 جوان الماضي في القطاعات التالية : الخدمات والإدارة والفلاحة والغابات والصناعة منها الصناعات البتر وكيميائية.

وقد خلفت هذه البيانات تعجب خبراء الاقتصاد، ومنهم البروفيسور **عبد الرحمان تومي** الذي يرى بأن هذه الأرقام تنتافي والأرقام الخاصة بالتضخم والبطالة، مبررا ذلك باستحالة بقاء التضخم عند حدود 4% بعد ضخ حوالي 29 مليار دولار في الاقتصاد في ظرف قياسي. ويضيف بأنه في حال صحة هذا الرقم بالنسبة لمناصب الشغل فإن معدل البطالة سينخفض من 10.2% في جانفي 2011 إلى أقل من 1% نهاية جوان وهذا يعني أن عدد البطالين في الجزائر لا يتعدى 100 ألف بطال وأن الاقتصاد الجزائري متقدم عن الاقتصاديات الأوروبية والأمريكية وهي أرقام وهمية لا تعكس حقيقة الاقتصاد والسوق الجزائري.

خلاصة : مما سبق يتضح أنه برغم الإمكانيات المسخرة والجهود والتدابير المتخذة للحد من ظاهرة البطالة في الجزائر، تبقى الآليات المعتمدة في ظل إستراتيجية التشغيل غير كافية تشوبها تعقيدات قانونية وإدارية، فضلا عن عدم قدرة الشباب البطال في الاندماج والتكيف مع الحلول المقترحة من قبل الحكومة، سواء لبطء الإجراءات المتخذة للاستفادة من القروض وتعقيدها أو افتقار الشباب لروح المبادرة. ويمكن اعتبار آراء وتوصيات الخبراء الجزائريين بمثابة تقييم فعلي لإستراتيجية التشغيل في الجزائر، والتي يجب أن تؤخذ بعين الاعتبار من قبل الحكومة من أجل تنسيق الجهود في إطار البحث عن إستراتيجية فعالة للحد من ظاهرة البطالة في الجزائر.

المراجع والهوامش

- ¹- Werner sengenberger ,"**Beyond the measurement of unemployment and underemployment**" ,
www.ilo./public/arabic/region/arpro/beirut/unemployment21.htm, 22/4/2011.
- ²- محمود يونس، وآخرون، **اقتصاديات النقود والبنوك والأسواق المالية**، الناشر: قسم الاقتصاد، كلية التجارة، جامعة الإسكندرية، 2003.
- ³- عبد الرحمن يسري، **النظرية الاقتصادية الكلية**، الناشر قسم الاقتصاد، جامعة الإسكندرية، 1999.
- ⁴- تقرير منظمة العمل العربية لسنة 2005.
- ⁵- توات عثمان، تيباني أمال، **التشغيل والبطالة في الجزائر**، بحث ضمن متطلبات الحصول على رسالة ماجستير، جامعة الجزائر، 2006.
- ⁶- نفس المرجع السابق.
- ⁷- حسن الحاج، "مؤشرات سوق العمل"، جسر التنمية، العدد 16، المعهد العربي للتخطيط، الكويت، 2003.
- ⁸- Kangni Kpodar , **Why Has Unemployment in Algeria Been Higher than in MENA and Transition Countries?**, IMF Working Paper; 2007.
- ⁹- وزارة العمل والتشغيل والضمان الاجتماعي، **إستراتيجية ترقية التشغيل ومحاربة البطالة**، ملف صحفي، 2008.
- ¹⁰- Office National des statistiques, EMPLOI_ET_C HOMAGE (au Quatrième Trimestre 2008),site
www.ons.dz.
- ¹¹- Ibid.
- ¹²- Ibid.
- ¹³- Ibid.
- ¹⁴- مشروع التقرير حول " **الظرف الاقتصادي والاجتماعي للسداسي الثاني من سنة 2001** "، المجلس الوطني الاقتصادي والاجتماعي،
جوان 2002.
- ¹⁵- وزارة العمل والحماية الاجتماعية، متاح على الموقع : www.mtess.gov.dz/mtss_fr_N/index.htm
- ¹⁶- نفس المرجع السابق.
- ¹⁷- نفس المرجع السابق.
- ¹⁸- نفس المرجع السابق.
- ¹⁹- نفس المرجع السابق.
- ²⁰- حمدي سليم، منظمة العمل العربية، "معدلات البطالة في العالم العربي هي الأعلى والأسوأ"، جريدة الشرق الأوسط، القاهرة، العدد
10828، 2008/06/21. متاح على الموقع:
<http://www.aawsat.com/details.asp?section=4&issueno=10828&article=479653&state=true/details.asp>
- ²¹- يوسف تازير، " **الحكومة الجزائرية تحاول إحباط الثورة وشراء السلم الاجتماعي بحرب على البطالة**"، الجزائر: 2011/03/10. متاح
على الموقع:
<http://www.maghress.com/mohammediappress/10329>.
- ²²- هيام الهادي، " **شباب الجزائر متفائل لخطة الحكومة لتقليص البطالة**"، 2008/03/25. متاح على الموقع :
<http://www.magharebia.com/cocoon/awi/xhtml1>
- ²³- نعيم بن محمد، التعليم العالي في الجزائر، " **التحديات، الرهانات وأساليب التطوير**"، متاح على الموقع: www.hoggar.org. بتاريخ
2011/08/29.
- ²⁴- بوعلام غمراسة، بشير مصيطفي، " **خطة الحكومة الجزائرية لمعالجة البطالة تتجاوز حقائق السوق والإقتصاد**"، جريدة الشرق
الأوسط، العدد 11854، 2011/05/13. متاح على الموقع: <http://aawsat.com/details.asp>
- ²⁵- تعزيبت خالد، **جامعيون في حاجة إلى الإدماج في سوق العمل**، الجزائر، 2008/11/23، متاح على الموقع
<http://www.djazaress.com/echaab/2660>
- ²⁶- نفس المرجع السابق.
- ²⁷- نفس المرجع السابق.
- ²⁸- نفس المرجع السابق.